

وكبير، وبالتحديد دمار الطرق والشوارع الرئيسية التي أصبحت غير آمنة أو مغلقة، الأمر الذي يؤدي إلى اضطراب سائقي الشاحنات سلك طرق بديلة أطول، ما ينعكس على تكلفة نقل البضائع.

ويشير إلى سبب آخر هو تزايد المخاطر الأمنية على السائقي والمرافقين المكلفين بتأمين البضائع، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع تكلفة نقل البضائع نتيجة ارتفاع تكلفة التأمين لتغطية المخاطر الأمنية المتزايدة.

وحسب جلس، فإن ذلك تترتب عليه تداعيات اقتصادية تتمثل في زيادة أسعار البضائع في الأسواق مما يثقل كاهل المستهلكين ويؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية، كما أن ارتفاع التكلفة وصعوبة نقل البضائع يؤديان إلى نقص في توفر السلع الأساسية، مما يتسبب في نقص السلع والبضائع الأساسية ويؤدي إلى زيادة انعدام الأمن الغذائي.

ويشدد على أن الوضع التجاري في القطاع خلال الحرب معقد وخارج نطاق الضبط لذلك يحتاج إلى حلول جذرية وتدخل دولي لتخفيف العبء عن المواطنين في غزة، الذين يدفعون تكاليف الحرب بما فيها فاتورة ارتفاع الأسعار.

أهمية كبرى لقطاع النقل

من جانبه، يقول الصحافي والباحث المتخصص في الشأن الاقتصادي أحمد أبو قمر: إن قطاع الشحن والنقل في التجارة من أهم القطاعات التي يمكن من خلالها نجاح عملية إيصال البضائع والعملية التجارية. ويضيف أبو قمر: إن أي معوقات تعترض هذه العملية تؤثر على العملية التجارية بنسبة ٣٥٪ وهي لا تقل أهمية عن توفير السلع الغذائية أو السيولة النقدية اللازمة لشرائها من الأساس.

ويوضح أبو قمر أن الجانب الصهيوني كان يعتمد تعريض هذه العملية للخطر وإحداث حالة من عدم الأمان وإبقاء السلع محتكرة على عدد من التجار ضمن سياسة التجويع التي انتهجت على الشعب الفلسطيني منذ بداية الحرب. ويؤكد أن عمليات النقل التي لم تكن آمنة كانت سبباً رئيسياً في عدم الرغبة بجلب السلع والبضائع إلى القطاع، وبالتالي فإن مجمل أسعار السلع قفزت كثيراً على اعتبار أن سلاسل النقل هي الأساس.

وبنهي إلى أن تكلفة النقل في الوضع الطبيعي تتراوح من المبلغ الإجمالي ما بين ٥٪ إلى ١٠٪ لكل شحنة فيما تتراوح حالياً ما بين ٢٥٪ إلى ٣٠٪ فقط للنقل، ما يجعل الأسعار تفتقر في قفزات كبرى عند طرح السلع في الأسواق.



تكلفة النقل تفتقر بأسعار السلع

تدمير الطرق يفاقم الجوع في غزة

الوفاق/وكالات

المعملية العسكرية في رفح في مايو/ أيار الماضي باتت الفلسطينيين يعتمدون على عدد قليل من الشاحنات تصل إليهم من معبر كرم أبو سالم أو بعض المعابر والطرق التي استحدثتها جيش الاحتلال.

قفزة أسعار الشحن في غزة

قفزت أسعار النقل والشحن لشاحنة واحدة تصل إلى القطاع من الضفة الغربية إلى معبر كرم أبو سالم لتصل إلى مبلغ يتراوح ما بين ١٣ إلى ١٥ ألف شيكل بعد أن كانت في السابق لا تزيد عن ٥ آلاف شيكل.

ويؤكد التاجر الفلسطيني الذي يربط إدخال شاحنات تجارية تكاليف مرتفعة تتضمن عمليات التأمين للشاحنات في ظل غياب المنظومة الأمنية والشرطية بسبب

الحرب، إلى جانب النقص الشديد في الوقود والسولار. ويتحمل المواطن الفلسطيني هذه التكاليف ما يجعل فرضية الحصول على السلع شاقة ومرتبعة في ظل وصول معدلات الفقر إلى أكثر من ٨٥٪ وتعطل أكثر من ٩٠٪ من السكان عن وظائفهم.

بأن ذلك في الوقت الذي بلغت فيه نسبة انعدام الأمن الغذائي ٩٧٪، عدا عن اعتماد غالبية السكان على المساعدات الإنسانية شبه المتوقفة منذ العملية العسكرية في رفح، وسط تراجع واضح في الحركة التجارية لا يزيد عن ٣٪ فقط.

المخاطر الأمنية وتدمير الطرق

يقول الباحث والمختص في الشأن الاقتصادي رائد جلس: إن الحرب على غزة تركت تأثيرات سلبية على

كل مناحي الحياة وعلى القطاعات الاقتصادية جميعها، بما في ذلك القطاع التجاري وبالتحديد نقل البضائع بين غزة والضفة الغربية. ويضيف جلس: أن هناك ارتفاعاً ملحوظاً في تكلفة نقل البضائع بين غزة والضفة الغربية، وبحسب التقديرات فإن تكلفة النقل ارتفعت بنسبة تتراوح بين ٣٠٪ و ٥٠٪. وهي نسبة كبيرة للغاية.

ويرجع الباحث والمختص في الشأن الاقتصادي أسباب ارتفاع تكلفة نقل البضائع بين غزة والضفة إلى أسباب عدة أهمها: الإجراءات الأمنية الصهيونية المشددة على المعابر والطرق، ما أدى إلى تأخير وصول الشاحنات في موعدها المحدد وزيادة تكاليف النقل.

ووفق جلس، فإن من بين الأسباب ما خلفته الحرب من دمار شامل

شهدت أسعار النقل الخاصة بالبضائع خلال الحرب الصهيونية على قطاع غزة ارتفاعاً كبيراً مقارنة مع ما كانت عليه قبل الحرب، ما انعكس بالسلب على أسعار البضائع والسلع المتوفرة في الأسواق خلال الفترة الماضية مع شكاوى الفلسطينيين من ارتفاع هائل في الأسعار في ظل أزمة مالية خانقة وقاسية.

قبل الحرب الصهيونية على غزة كانت الشاحنات التجارية المحملة بالبضائع تصل إلى الأسواق والمستهلكين من بوابة صلاح الدين مع مصر ومعبر كرم أبو سالم التجاري الواقع أقصى جنوبي القطاع. وفي أعقاب

أخبار قصيرة



استهلاك الكهرباء في إيران يسجل رقماً قياسياً جديداً

قال الرئيس التنفيذي لشركة الكهرباء الإيرانية: إن الطلب على استهلاك الكهرباء في البلاد سجل رقماً قياسياً في تاريخ صناعة الكهرباء في البلاد يوم الثلاثاء ٢٣ يوليو، حيث وصل إلى ٧٨ ألفاً و ١٠٦ ميغاواط.

وأشار مصطفى رحبي مشهدي، أمس الأربعاء، إلى الرقم القياسي الأخير لاستهلاك الكهرباء في البلاد والذي تم تسجيله في ٢٠ يوليو بمعدل ٧٧ ألفاً و ٥١٤ ميغاواط، وقال: إن استهلاك الكهرباء في البلاد يتزايد بشكل كبير، وقد يكون ذلك بسبب تركيب القبة الحرارية والاستهلاك المفرط وغير المبدئي لأجهزة التبريد في البلاد.

وأكد رحبي مشهدي أن الطلب على استهلاك الكهرباء في البلاد قد حطم أرقاماً قياسية جديدة مقارنة بالعام السابق، قائلاً: سجل الطلب على استهلاك الكهرباء منتصف صيف العام الماضي في ٥ أغسطس ٢٠٢٣ رقماً قياسياً قدره ٧٣ ألفاً و ٤٦٧ ميغاواطاً.

وذكر: إن التيار الكهربائي في البلاد مستقر بفضل جهود كافة القوى العاملة والخبرة في صناعة الكهرباء؛ لكن توفير طاقة كهربائية مستقرة لجميع المشتركين يتطلب تعاون ومشاركة الأهالي في ترشيد استهلاك الكهرباء.



الترانزيت الأجنبي عبر البلاد يشهد نمواً بنسبة ٥٨/٥٪

صرح رئيس مصلحة الجمارك الإيرانية بأن الترانزيت الأجنبي عبر البلاد زاد بنسبة ٥٨/٥٪ ليصل إلى ٧ ملايين و ٦٢٢ ألف طن خلال الأشهر الأربعة الماضية.

وذكر محمد رضواني فر: نمت جمارك بيرانشهر في محافظة آذربايجان الغربية بنسبة ٦٦١٪ خلال ٤ أشهر من هذا العام مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي واستحوذت على أكبر نسبة نمو من بين منافذ البلاد.

وأضاف: بعد جمارك بيرانشهر، كانت أكبر زيادة في الترانزيت الأجنبي من نصيب جمارك سرخس وبروزخان وباشماق، والتي تظهر زيادة قدرها ٢٨٦ و ١٩٧ و ١١١٪ على التوالي خلال هذه الفترة.

وأشار رئيس مصلحة الجمارك إلى أنه خلال الفترة المذكورة تم تنفيذ أكبر كمية من الترانزيت الأجنبي عبر جمارك بروزخان، وقال: خلال هذه الفترة، تم نقل مليونين و ١٦٦ ألف طن من البضائع من جمارك بروزخان في محافظة كرمانشاه، وجاءت جمارك الشهيد رجائي وباشماق وبارزان وبيران شهر في المراتب التالية.

صادرات إيران غير النفطية تبلغ ١٧ ملياراً و ٤٦٣ مليون دولار

أعلن وزير الاقتصاد والمالية الإيراني إن الصادرات غير النفطية بلغت ١٧ ملياراً و ٤٦٣ مليون دولار خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام الإيراني الحالي.

وأفادت وكالة مهر للأخبار، إن إحصان خاندوزي، أشار على هامش الاجتماع الأخير للوفد الحكومي إلى أداء الحكومة الثلاثة عشرة خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام الإيراني الحالي، وأعلن ارتفاع معدل نمو الموارد الموزنة في الأشهر الأربعة الأولى من العام الحالي مقارنة بنفس الأشهر الأربعة من العام الماضي بنسبة ٥٠٪.

وذكر خاندوزي: شهدنا في الأشهر الأربعة الأولى من العام الحالي ارتفاعاً بنسبة ٨٪ في الصادرات غير النفطية مقارنة بالأشهر الأربعة الأولى من العام الإيراني الماضي. وتابع: قيمة الصادرات غير النفطية وصلت إلى ١٧ ملياراً و ٤٦٣ مليون دولار، كما بلغ النمو الوزني للصادرات غير النفطية للدولة مقارنة بنفس الفترة ٤٠٪. وبين وزير الاقتصاد والمالية أن الزيادة في واردات البلاد بلغت ٦٪ مقارنة بالأشهر الأربعة الأولى من العام الإيراني الماضي.

من ٢/٢ مليون برميل يومياً عام ٢٠١٩ إلى ٣/٦ مليون برميل يومياً حالياً أوجي: إنتاج النفط ازداد بنسبة ٦٠٪ في الحكومة الثالثة عشرة



من العام الحالي وصل هذا الرقم إلى ٢٠٨ ملايين برميل سنوياً. وذكر أن كل ١٠٠ ألف برميل نفط تدر ٢/٨ مليار دولار، مضيفاً: إن إيرادات النفط ارتفعت من ٦/٨ مليار دولار في عام ٢٠١٩ إلى ٢٥/٥ مليار دولار عام ٢٠٢٢. كما ارتفعت صادرات البتروكيماويات من ٢٤ مليون طن إلى ٣٠ مليون طن سنوياً.

أعلن وزير النفط الإيراني عن زيادة إنتاج النفط بنسبة ٦٠٪ في الحكومة الثالثة عشرة، وقال: إنتاج النفط من ٢/٢ مليون برميل يومياً في عام ٢٠١٩ وصل إلى ٣/٦ مليون برميل يومياً حالياً، كما أنه في مجال غازات الشعلة تم جمع ١٦ مليار مترمكعب حتى الآن والتي ستصل إلى ٣٠ مليار مترمكعب.

وقال جواد أوجي، أمس الأربعاء، خلال تقديم تقرير أدائه في مجلس الحكومة: في بداية الحكومة كان لدينا ٨٧ مليون برميل من مكثفات الغاز و ٢٠ مليون برميل من النفط الثقيل والتقليل للغاية، وشهدنا أيضاً انخفاض إنتاج الغاز؛ لكن مع تحييد العقوبات، تمكننا من بيع هذه الكمية. وأضاف: ارتفعت طاقة المصافي من ٢/١ مليون برميل يومياً إلى ٢/٣ مليون برميل يومياً، وقد ازداد إنتاج الغاز بمقدار ٥٠ مليون مترمكعب، وارتفع إنتاج النفط بنسبة ٦٧٪.

وأضاف أوجي: إن حجم صادراتنا النفطية في ٢٠١٨ - ٢٠١٩ بلغ ٢٦٩ مليون برميل، وفي العام الماضي وصل هذا الرقم إلى ٥٦٥ مليون برميل سنوياً، وفي الربع الأول

«توقيع تاريخي»، لانفاق الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين طهران وموسكو

أعلن نائب وزير الخارجية الروسي إنهاء روسيا وإيران كافة التحضيرات ل«التوقيع التاريخي» في القريب العاجل على اتفاق الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين موسكو وطهران. وقال أندريه رودينكو، الثلاثاء، في حديث لوكالة «تاس»: في ختام المشاورات المثمرة للغاية بين خبراء الإدارات القانونية في البلدين، أقر الجانبان في موسكو بتاريخ ٢١ يونيو نص الاتفاقية الاستراتيجية الثنائية. وأضاف: تم الاتفاق على إطلاق الإجراءات الداخلية اللازمة في البلدين لتحضير الاتفاق للتوقيع عليه في إطار الاتصالات الثنائية المكثفة وعلى أرفع المستويات في أقرب لقاء، ونأمل أن نشهد في المستقبل القريب هذا الحدث التاريخي بامتياز.

وذكر رودينكو: إن العمل على صياغة هذه الوثيقة التي تهدف إلى الارتقاء بالعلاقات الروسية - الإيرانية إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية الشاملة استمر عامين ونصف العام تقريباً، واليوم يمكن اعتباره مكتملاً. يذكر أن الرئيس الإيراني المنتخب مسعود بزشكيان أكد، في محادثة هاتفية مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، أن طهران مستعدة لتوقيع الاتفاق المذكور مع موسكو خلال قمة «بريكس» في مدينة قازان الروسية في أكتوبر المقبل.